الصراع على السلطة: إلى متى؟

ليس ممكناً فهم الاضطراب الراهن فى البلاد سياسياً وقانونياً وقضائياً دون وضع تفاصيله فى إطار المشهد الكلى المحكوم بازدواج فى السلطة، التى أصبحت برأسين منذ الأول من الشهر الجارى. ومن طبائع الازدواج فى أى سلطة أن يخلق صراعاً بين طرفيها، وهما فى حالتنا رئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة. لكنه يفرض فى الوقت نفسه تعاوناً اضطرارياً بينهما فى إطار نوع من التعايش المضطرب.

ويبدو معظم المصريين فى حيرة حين يتابعون كل حدث من الأحداث المتلاحقة فى ذاته، وينغمسون فى أبعاده القانونية دون ربطه بالإطار العام للمشهد، وهو ازدواج السلطة وما ينطوى عليه من صراع ناعم وسلمى حتى الآن. فما الخلاف على إعادة مجلس الشعب بعد حله، مثلاً، إلا أحد مظاهر هذا الصراع، وهو يرتبط بسعى كل من طرفى السلطة إلى دعم مركزه فى مواجهة الآخر. فحل مجلس الشعب يضع السلطة التشريعية بين يدى المجلس الأعلى، وفقاً للإعلان الدستورى المكمل، ويدعم بالتالى قوته. أما إعادة المجلس فهى تجعله رصيدا للرئيس لوجود أغلبية كبيرة مساندة له وممثلة فى أعضاء حزبه والأحزاب الإسلامية الأخرى «النور والأصالة والبناء والتنمية».

ويستند كل من طرفى السلطة فى إدارته الصراع إلى ما يمتلكه من أدوات ومصادر للقوة على المستويين الرسمى والشعبى، وهما يحرصان على عدم انفلات هذا الصراع فى الوقت الراهن وإبقائه ناعماً وتحت سقف

منخفض، ولذلك فعندما وجد الرئيس أن قراره بشأن إعادة مجلس الشعب أنتج ردود فعل قوية لم يحسن تقديرها، اضطر إلى التراجع تكتيكياً لمراجعة حساباته. كما آثر المجلس الأعلى اتخاذ موقف هادئ تاركاً ردود الفعل الحادة لأطراف أخرى، متوقعاً أن تتدخل المحكمة الدستورية مدعومة بحملة من كثير من القضاة، ومؤيدة من عدد كبير من الأحزاب والقوى التى لم يحسب الرئيس لها حسابا عندما اتخذ ذلك القرار ولم يتشاور معها.

فالطرفان، إذن، يبديان حرصاً على إدارة الصراع بهدوء وتجنب التصعيد، بسبب توازن القوى بينهما فى الوقت الراهن. فعندما يكون ميزان القوة متعادلاً، لا يستطيع أى من طرفى أى صراع حسمه لمصلحته فيطيح بالآخر أو يهَّمشه، وقد فشلت المحاولة الأولى لتغيير هذا الميزان المتعادل، ولم يتمكن الرئيس عبر قراره المباغت من خصم السلطة التشريعية من رصيد قوة المجلس العسكرى وإضافتها إلى رصيد الرئاسة.

ورغم أهمية المكونات الرسمية فى تشكيل ميزان القوى فى صراع ذى طابع رسمى، لأنه يرتبط بالسلطة ويهدف إليها، يظل الوضع على الأرض محدداً لهذا الميزان بالدرجة نفسها وربما أكثر.

والحال أن كلاً من الطرفين يمتلك قوة تعادل الآخر إلى حد كبير بالرغم من اختلاف طبيعتها فى الحالتين، إذ يعتمد المجلس الأعلى على قوة عسكرية منظمة ومساندة غير مباشرة من أطراف أخرى فى المجتمع، بينما يستند الرئيس إلى قوى سياسية ودينية لا تقل تنظيماً، ويعنى ذلك أن الطرفين يمثلان التنظيمين الأكبر والأقوى فى مصر الآن، ورغم أن القوة العسكرية ظلت هى الأرجح والأكثر قدرة على الحسم على مدى التاريخ، فقد أصبحت للتنظيمات السياسية المتماسكة والمنضبطة وذات الطابع الحديدى قوة

بالغة فى عصرنا هذا، خصوصاً عندما تقوم على أساس دينى، وتمتلك خبرة فى الحشد والتعبئة وتستطيع استغلال ثورة الاتصالات والمعلومات بما وفرته من أدوات وإمكانات لا حدود لها.

ولذلك فالأرجح أن يحرص الطرفان على أن يبقى الصراع ناعماً وممتزجاً بالتعاون الاضطرارى، الذى لا بديل عنه، وإدارة هذا الصراع بحذر، ويسعى كل منهما إلى كسب نقاط أو استغلال أخطاء يرتكبها الآخر، ويفقد بسببها جزءاً من رصيده، وقد تستغرق إدارة الصراع فى معركة تحسمها النقاط التى يحرزها كل من الطرفين، ولا مجال فيها لضربة قاضية، وقتاً غير قصير يصعب توقعه، لكنه قد يُحسب بالشهور، وليس بالأسابيع.

وإذا صح ذلك، يمكن تصور سيناريوهين لمستقبل الصراع. أولهما أن يتمكن أحد الطرفين من زيادة رصيد قوته إلى الحد الذى يسمح له بكسب هذا الصراع، وفرض إرادته على الطرف الآخر بشكل كامل، أو إرغامه على تقديم تنازلات معتبرة، لكنها ليست شاملة.

أما السيناريو الثانى فهو أن يدرك كل من الطرفين بعد سلسلة من الأفعال وردود الأفعال واختبارات القوة أنه يصعب تغيير الميزان المتعادل على نحو يتيح لأحدهما حسم الصراع لمصلحته، وفى هذه الحال سيضطران إلى إجراء الحوار الجاد الصريح الكاشف الذى لم يقدما عليه حتى الآن، وينطوى هذا السيناريو على احتمالين أسوأهما أن يبدأ هذا الحوار بمساومة، وينتهى إلى صفقة ثنائية على حساب الشعب، أما الاحتمال الأفضل فهو أن يكون هذا الحوار وطنيا موسعاً لبناء التوافق العام الغائب الذى تشتد حاجة مصر إليه.